

الأردنيون يتربون عاماً صعباً يأكل مدخراهم



الأربعاء 10 يناير 2018 م 01:01

يتربّ سكان الأردن من مواطنين ووافدين ولاجئين، مطلع شباط/ فبراير المقبل، دخول قرارات رفع أسعار سلع أساسية وخدمات، حيز التنفيذ

وبعد الخبز، واحداً من السلع الرئيسة التي سيشملها قرار الرفع مطلع الشهر القادم، بإعلان الحكومة رفع الدعم عنه، خلال وقت سابق من الأسبوع الجاري

ويتوقع أن يضع قرار الرفع الذي لم يعلن عن كامل قائمة السلع التي ستدخل حيز الزيادة في الأسعار، مزيداً من الضغوط على إنفاق المستهلكين، في وقت تعاني فيه البلاد من أوضاع اقتصادية صعبة

الحكومة، أعلنت رسمياً أنها سترفع أسعار الخبز اعتباراً من بداية شباط/ فبراير المقبل، على أن تبدأ بصرف بدل تعويض نقداً اعتباراً من نهاية الشهر الحالي

محللون وخبراء اقتصاديون قالوا، إن زيادة أسعار السلع سيؤدي إلى انفلات كبير في الأسعار مع غياب الرقابة الحكومية على الأسواق، لا سيما أن الزيادات ستطال سلعاً أساسية وهامة مثل "الخبز".

وتشير بيانات تقديرية، إلى أن الأردنيين يستهلكون حوالي 10 ملايين رغيف خبز عربي يومياً، في وقت تشير فيه وزارة التجارة والتموين إلى أن نحو 65 بالمائة من الخبز المنتج يذهب إلى غير الأردنيين

رقابة حكومية

الخبير الاقتصادي حسام عايش قال إن "كل عملية زيادة في الأسعار ترافقتها حالة من الفوضى، خصوصاً في ظل غياب الرقابة الحكومية".

"عايش" الذي أبدى تشاؤمه حيال حالة أسعار السلع في السوق الأردنية خلال الشهور المقبلة، أشار إلى أن عودة الاستقرار إلى الأسواق تحتاج لفترة طويلة، "قد يتخللها قرارات حكومية أخرى، وهو ما يفوق قدرة المواطنين على التكيف معه".

واعتبر أن دعوة الحكومة للمواطنين "المستحقين"، ما هي إلا خطوة لمحاولة التخلص من تقديمها وتمرير ارتفاع الأسعار، كما أن قيمة هذا الدعم "لا تسمى ولا تغنى من جوع" وستنبع قيمته ضمن دورة ارتفاع الأسعار

دعم حكومي

مصادر نيابية أردنية أكدت في تصريحات سابقة، أن قيمة الدعم ستتضاعف إلى رواتب المستحقين من المتقاعدين وموظفي الحكومة بشكل شهري، حال توافر بياناتهم لدى الحكومة، أما من لا تتوفر لدى الحكومة بياناتهم بإمكانهم الحصول على الدعم من خلال بنوك معينة

تشير تقديرات غير رسمية، إلى أن قيمة الدعم النقدي للفرد سنوياً تصل إلى 32 ديناراً (45 دولاراً)، وسيكون بدل رفع الدعم عن الخبز وضربيه المبيعات على السلع المصنعة، بحيث أن الفرد الذي يقل دخله السنوي عن 6 آلاف دينار (8.4 ألف دولار) والأسرة التي يقل دخلها السنوي عن 12 ألف دينار (16.9 ألف دولار) تستحق الدعم

التقديرات تشير أيضاً، إلى أن ما يقارب الـ 5.26 مليون مواطن من أصل 7.65 مليون سيحصلون على دعم مالي بحسب تصريحات سابقة للحكومة

رفع الأسعار

غير أن نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق، قال إن حدوث فوضى أو انفلات في السوق المحلية مستبعد، لأنها ليست المرة الأولى التي تقدم فيها حكومة أردنية على رفع الأسعار.

توفيق أضاف أن ما سيحدث، هو ارتفاع أسعار السلع بنفس نسب زيادة الضريبة التي ستفرضها الحكومة، بعجرد الإعلان الرسمي عن هذه النسب والسلع المشمولة

وأوضح أن السوق المحلية تعاني بالأساس من ركود، سببه تراجع القدرة الشرائية للمستهلكين، وبالتالي فإنه لا يوجد نية لدى التجار لفرض زيادات غير مبررة

ويُبين أن بدل دعم الحكومة لا يغطي الزيادة التي ستطرأ على الأسعار، مشيراً إلى أن غالبية السلع التي سترفع أسعارها هي الأكثر استخداماً من الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل، فيما تعهدت الحكومة مراراً بعدم المساس بهذه الطبقات

وبحسب توفيق، فإن العمالة الوافدة والجنسيات الأخرى والتي ستكون متأثراً رئيساً من زيادة الأسعار، ستتعوّض بذلك من خلال مطالب رفع أجورها وهو ما سيتحمله القطاع الخاص بشكل أكبر

وخصصت الحكومة في ميزانيتها للعام الحالي 171 مليون دينار (240.9 مليون دولار) تحت بند "شبكة الأمان الاجتماعي / إيواء الدعم لمستحقيه"، بدلاً من دعم الخبز والباقي ورفع ضريبة المبيعات على السلع الغذائية المصنعة

وبلغ عدد سكان الأردن حتى نهاية 2015 نحو 9.5 مليون نسمة، بينهم أكثر من ثلاثة ملايين سوري وفلسطيني ومصري ويمني وعرافي، وفق دائرة الإحصاءات العامة الأردنية